IJHER International Journal of Humanities and Educational Research
ISSN: 2757-5403
Volume 4, Issue 4, August 2022

Received: 20/06/2022 **Accepted:** 06/07/2022 **Published:** 01/08/2022

THE DEVELOPMENT OF THE LEBANESE ECONOMY FROM 2000 TO 2020

Sahar Mahood MOHAMMED [1]

Researcher, Presidency of the University of Baghdad, Iraq

Mohammed Hazim ABDULLSATTAR [2]

Researcher, AL-Hadi university college, Iraq

Abstract

The Lebanese economy depends on a free system based on private initiative and the economic independence of individuals and their protection. The state has adhered to this system when issuing various economic and financial legislations. It also indicates the adoption of the principle of freedom of exchange, the movement of capital, and the guarantee of deposits and investments, all as a policy to attract and invest capital in Lebanon. Since the middle of 2000 and after the Israeli withdrawal from southern Lebanon, Lebanon has witnessed good economic developments, especially since successive governments have suffered from crises and political turmoil that affected the Lebanese economy in all its aspects, which affected the economy's contraction from an expected growth rate of 6 percent by mid-2006 to 2-3 percent growth for the same year, and all these crises and repercussions led to a noticeable decline in the Lebanese economy in the last two decades.

Key words: Development, Lebanese, Economy.

http: //dx.doi.org/10.47832/2757-5403.15.39

[1] saharmahood4@gmail.com, https://orcid.org/0000-0001-7279-1516

[2] Scmmohamed64@gmail.com, https://orcid.org/0000-0002-9867-1851

تطور الاقتصاد اللبناني منذ العام 2000 وحتى سنة 2020

سحر ماهود محمد
الباحثة، رئاسة جامعة بغداد، العراق
محمد حازم عبد الستار
الباحثة، كلية الهادي الجامعة، العراق

الملخص

يعتمد الاقتصاد اللبناني على النظام الحر القائم على المبادرة الخاصة واستقلالية الأفراد الاقتصادية وحمايتها، وقد التزمت الدولة بهذا النظام عند إصدار مختلف التشريعات الاقتصادية والمالية، كما يؤشر على الاقتصاد اللبناني اعتماد مبدأ حرية الصرف وتحريك الرساميل وضمان الودائع والاستثمارات كل ذلك كسياسة لجذب رؤوس الاموال واستثمارها في لبنان، ومنذ منتصف عام 2000 وبعد الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان شهد لبنان تطورات اقتصادية جيدة لاسيما وان الحكومات المتعاقبة قد عانت من أزمات واضطرابات سياسية مست الاقتصاد اللبناني بكل جوانبه مما اثر في انكماش الاقتصاد من معدل نمو كان متوقعا بنسبة 6 في المائة بحلول منتصف عام 2006 إلى 2 - 3 في المائة نمو لنفس العام، وكل تلك الأزمات والتداعيات أدت الى تراجع الاقتصاد اللبناني بشكل ملحوظ في العقدين الأخيرة.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد، لبنان، استثمار، رأس مال.

المقدمة

يتميز الاقتصاد اللبناني، منذ الاستقلال عام 1946 وحتى الآن، بمجموعة من السمات والخصائص[1] المتمثلة في جوانب عدة ويمكن وصفه على النحو التالي:

1. اعتماد النظام الاقتصادي الحر وبشكله الليبرالي القائم على المبادرة الخاصة واستقلالية الأفراد الاقتصادية وحمايتها وذلك استنادا إلى المادة 15 من الدستور اللبناني[2]، والتزام الدولة بهذا النظام عند إصدار مختلف التشريعات الاقتصادية والمالية.
2. اعتماد قانون سرية المصارف والالتزام به منذ عام 1956 نظرا لما حققه هذا القانون من انعكاسات إيجابية في جذب رؤوس الأموال واستثمارها في لبنان، وتطوير القطاع المصرفي وجعله مركزا إقليميا ودوليا مهما.
3. اعتماد مبدأ حرية الصرف، وحرية تحويل النقد وتحرك الرساميل وضمان الودائع والاستثمارات، وعدم التعرض لاحتياطي الذهب في المصرف المركزي اللبناني على الرغم من الضغوطات والأزمات التي مر بها لبنان.
4. دعم وتوسيع دور القطاع الخاص في مجمل النشاط الاقتصادي، مع تحديد دور القطاع العام في توفير البنية التحتية اللأزمة لدعم وتشجيع القطاع الخاص .

ومنذ منتصف عام 2000 شهد لبنان تطورات اقتصادية جيدة، إذ سجلت معظم المؤشرات تحسناً ملحوظاً وتحديداً بعد الانسحاب الاسرائيلي من الجنوب. ففي مقابل نسبة نمو حقيقي بلغت 1،1% عام 2000، بلغ النمو 3،9% عام 2001 و3،4% عام 2002 وصولاً الى 1،7% عام 2003، و5،06% نهاية 2004. وبذلك، وصل الناتج المحلي الإجمالي للبنان إلى حوالى 21 مليار دولار نهاية عام 2004 مقابل 17،25 ملياراً عام 2000، كما سجلت الفترة 2000 – 2004 متوسط نمو حقيقياً بلغ 3،03 سنوياً [1] .

ويمكن لنا ان نعطي بلمحة سريعة عن الوقائع والا حداث خلال المدة من عام 2000 والى سنة 2020 التي زخرت بالتقلبات السياسية والأمنية واثرت بشكلٍ او بآخر على تطور ونمو الاقتصاد اللبناني ويمكن اجمالها على النحو التالي:

---

[1] خليل دمشقية نهاد، التكامل الصناعي السوري-اللبناني(الإمكانيات والفرص)، ط1 .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جوان 2002 .ص39 .

[2] المادة 15 من الدستور اللبناني " الملكية في حمى القانون فلا يجوز أن ينزع عن أحد ملكه إلا لأسباب المنفعة العامة في الأحوال المنصوص عليها في القانون وبعد تعويضه منه تعويضاً عادلاً ".

[1] اتحاد المصارف العربية الامانة العامة – ادارة الدراسات والبحوث، موضوع منشور في موقع 00:48 | 2014-06-19
(التطورات الاقتصادية والمالية في لبنان منذ العام 2000 وحتى سنة 2014 ...)

1. أحداث اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري عام 2005، خاصة أن الحريري قد تولة دروتين لرئاسة الوزراء من عام 1992- 1998 والثانية من عام 2000 - 2004: الذي كان الضامن الأول والأكبر ومنبع الثقة الداخلية والخارجية لكل ما يتعلق بالاقتصاد اللبناني والليرة اللبنانية. ويؤشر على تلك المدة التي حافظت العملة اللبنانية على استقرارها طوال سنوات فيما يعرف بسياسة استقرار نقدي نسبت للحريري حتى في الفترات التي كان فيها خارج الحكومة[2] .
2. في تموز 2006، عندما قامت إسرائيل بعملية اعتداء واسعة النطاق على لبنان رداً على أسر حزب الله لاثنين من جنودها، والتي أطلق عليها اسم حرب الثلاثة والثلاثين يوماً (12 تموز-14 آب 2006)، من وجهة النظر المالية، فإن كلفة تدمير البنية التحتية خلال الحرب الإسرائيلية عام 2006 يعادل حوالي خُمس مرات من كلفة إعادة الإعمار بعد الحرب الأهلية عام 1975. ويقارن عدد المنازل المتضررة (100،000) مع الـ 220،000 منزل كانت مدمرة في عام 1991. وتقدر تكلفة الأضرار التي أصابت المباني السكنية بحوالي نصف المبالغ التي أنفقت على سياسة عودة النازحين (حوالي 3 مليار دولار بين عامي 1993 و2002 راجع الشكل رقم 1[1] .
3. أثر الأزمة الاقتصادية العالمية 2008 في اقتصاد الجمهورية اللبنانية على خلاف المتوقع ارتفعت احتياطات النقد الأجنبي في لبنان إلى أكثر من 25 مليار دولار في نهاية آب 2008، كما زادت الودائع المصرفية بمقدار 15.6 مليار دولار خلال السبعة أشهر الأولى من عام 2009، وشهد لبنان إقبال سياحي واستمر النشاط العقاري وحركة البناء وزادت الأسعار بنسبة 20% في غالبية المناطق، مع حدوث انخفاض طفيف في تحويلات العاملين في دول الخليج العربي[2] (3) .
4. كما تظهر انعكاسات الصراع في سوريا بشكل بارز في القطاع التجاري، إذ تأثرت التبادلات التجارية في ما يخص السلع والخدمات، وبالأخص القطاع السياحي الذي شهد ازدهاراً قبل الأزمة. فلبنان الذي يتسم اقتصاده بقطاع تجاري واسع، يتأثر بشكل ملحوظ بالأزمة السورية، ليس فقط بسبب الدور الذي تلعبه سوريا كشريك تجاري هام، بل أيضا لأنها تؤمن الممرات التجارية التي يستفيد منها لبنان. فقد تأثرت تلك الممرات إلى حد كبير وتضاعفت المخاطر على الصادرات في مجال الخدمات، ولاسيما في قطاع السياحة. كما يتكبد لبنان خسائر ملموسة نتيجة الانخفاض المستمر في عدد الزوار منذ عام 2010 .وقد شهد النصف الأول من عام 2013 تراجعا حادا في مستوى النشاط التجاري ولاسيما في ما يتعلق بتبادل المنتجات الغذائية والسلع الاستهلاكية، لطالما كان لبنان يستورد المواد الغذائية من سوريا، بيد أنه سجل أول فائض له في مجال تجارة الأغذية عام 2012،ما تسبب في ارتدادات عكسية، حيث أدى هذا الارتباك في نمط النشاط التجاري إلى رفع الأسعار المحلية لبعض السلع الأساسية[1] .

ثانيا. إشكالية البحث:

يعد اقتصاد لبنان خلال العقدين الماضين متعثرا في ظل ضعف الفرص وتدني النمو، وان الفشل الذي اصاب الحكومات المتعاقبة في خلق وتحسن فرص الاقتصاد لم تفلح في تحقيق النمو الشامل الامر الذي يثير التساؤل عن العوائق التي حلت بالاقتصاد اللبناني منذ عام 2000 والذي كان متذبذب النمو متأثرا بعوامل داخلية وخارجية .

ثالثا: فرضية البحث:

لغرض البحث عن تطور الاقتصاد اللبناني منذ عام 2000 نحتاج الى بعض التساؤلات

1. ماهي الأسباب المباشرة التي أدت الى تذبذب نمو الاقتصاد اللبناني ؟.

---

[2] مقالة منشورة في موقع الجزيرة https://www.aljazeera.net/ebusiness/2005/2/24/

[1] مقالة منشورة في موقع، الخاتمة: الأراضي اللبنانية تحت وطأة حرب تموز 2006، https://books.openedition.org/ifpo/6577

[2]موضوع أثر الأزمة الاقتصادية العالمية 2008 على اقتصادات الدول العربية،
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=752863

[1] الملخص التنفيذي - تقييم تداعيات الازمة السورية على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في لبنان
https://www.worldbank.org/content/dam/Worldbank/document/MNA/LBN-ESIA%20of%20Syrian%20Conflict-EX%20SUMMARY%20ARABIC.pdf . موقع المقالة

2. لم يعرف الاقتصاد اللبناني الاستقرار والنمو الشامل في العقدين الماضين ؟.
3. ما هو دور الحكومات المتعاقبة في وضع الحلول اللأزمة لخلق اقتصاد مستقر؟ .
4. هل تأثر الاقتصاد اللبناني بأزمات محيطه الاقليمي والدولي؟ .

رابعاً: أهداف البحث:

1. التعرف على الأسباب التي حلت بالاقتصاد اللبناني خلال العقدين الماضيين وادت الى تذبذب في نموه .
2. التوصل الى بعض عوامل عدم الاستقرار الاقتصادي في العقدين الماضيين .
3. كيف عملت الحكومات على تمرير لبنان من وطأة الأزمات والمعوقات .
4. بيان تأثر الاقتصاد اللبناني بمحيطه الاقليمي والدولي .

خامساً: أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في تسليط الضوء على الاقتصاد اللبناني خلال العقدين الأخيرة والتي تعرض فيها الى أزمات متتالية نتيجة الأحداث في معظمها صدامات وأزمات سياسية وطائفية وأحداث اخرى اقليمية وعالمية وتبدو مرحلة اواخر عام 2020 وما بعدها هي الاشد وطأة على الاقتصاد اللبناني التي يمكن ان توشر الى انحدار حقيقي لم يشهده لبنان من قبل .

سادساً: منهجية البحث:

سيتم مناقشة موضوع البحث بالمنهج الوصفي التحليلي اعتمادا على الحقائق والادلة ذات الاتصال بموضوع الاقتصاد اللبناني خلال العقدين الأخيرة من القرن الحالي .

سابعاً: خطة البحث:

لغرض الولوج في البحث لابد من مناقشة مؤشرات الاقتصاد اللبناني بعد عام 2000 في المبحث الأول ويمكن ان نقسمه الى مطلبين حيث يمكن ان نناقش الأزمات والصعاب التي حلت خلال العقدين الأخيرة في المطلب الأول وتسليط الضوء على تداعيات الأزمات السياسية والاقتصادية خلال العقدين الأخيرة على الاقتصاد اللبناني في المطلب الثاني، اما المبحث الثاني فنناقش فيه الاخفاق في الاقتصاد اللبناني في أعقاب حرب 2006 ويمكن ان نناقشه بمطلبين،ففي المطلب الأول يمكن ان نتعرف على الاخفاق الحكومي في تخطي الأزمات ما بعد عام 2000، اما في المطلب الثاني يمكن ان نتناول بعض الصعوبات التي واجهت الاقتصاد اللبناني كما ناقشنا في المطلب الثالث تداعيات تدهور الاقتصاد اللبناني بعد عام 2019 مع الخاتمة والنتائج والتوصيات .

المبحث الأول: مؤشرات الاقتصاد اللبناني بعد عام 2000:

شهد لبنان خلال العقدين الأخيرة تطورات سياسية وأمنية واقتصادية محلية وإقليمية ودولية، أثّرت في تطوره الاقتصادي والتنموي، ومن أهمها اغتيال رفيق الحريري عام 2005، وحرب تموز 2006 والأزمة المالية العالمية عام 2008، وصولاً إلى التحولات السياسية التي تشهدها المنطقة منذ نهاية العام 2010 ولاسيما التطورات التي شهدتها سوريا والتي تأثرت بها الدول الاقليمية بضمنها لبنان .

المطلب الأول: الأزمات والصعاب التي حلت خلال العقدين الأخيرة:

وتعد فترة بعد الحرب (1991-2005)، التي شهدت إعادة بناء البنية التحتية، إلى جانب الإنفاق الجاري الكبير والمتوسع والتعافي البطيء للقدرة على توليد الإيرادات، إلى مزيد من الاختلالات المالية وارتفاع الدين العام. زاد عجز الميزانية من 9.3 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1993 إلى 20.6 % في عام 1996 قبل أن ينخفض إلى 8.4 % في عام 2005، بينما ارتفع الدين العام المحلي، على وجه الخصوص، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من 44.2 % في عام 1993 إلى 86.5 % و 87.7 % في عامي 1997 و 2005 على التوالي. من حيث القيمة الاسمية، زاد إجمالي الدين العام من 3.7 مليار دولار أمريكي في عام 1993 إلى حوالي 32 مليار دولار أمريكي في عام 2003. وزاد الدين العام الخارجي من 0.3 مليار دولار أمريكي إلى حوالي 15 مليار دولار أمريكي في عام 2003 نتيجة لمؤتمر باريس الثاني في عام 2002، حيث التقت الحكومة بمانحين دوليين لطلب المساعدة الثنائية وخفض أسعار الفائدة من خلال إعادة هيكلة التزامات الديون المحلية التي تتحمل معدلات فائدة أعلى. تم التعهد بمبلغ إجمالي قدره 4.4 مليار دولار أمريكي في قروض مدتها 15 عامًا بأسعار مخفضة لدعم جهود الحكومة لتخفيض الدين العام مصرف لبنان. تأتي غالبية الدين العام في شكل دين عام محلي، على الرغم من سد الفجوة مع الدين العام الخارجي بشكل ملحوظ منذ عام 2000 وخاصة منذ عام 2002. ظل تكوين النقود الطريقة الأساسية لتمويل الميزانية مع إصدار وبيع أذون الخزانة بشكل رئيسي للبنوك التجارية[1].

انتشر الضرر الناجم عن حرب تموز (يوليو) - آب (أغسطس) 2006 على نطاق واسع عبر عدد من القطاعات الاقتصادية، ولكن بشكل أكثر حدة في المساكن السكنية والبنية التحتية. ولهذا آثار عميقة على الإنفاق الحكومي وعجز الميزانية، في حين أن التكاليف المباشرة وغير المباشرة المقدرة تعادل 46.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2005. هذا لا يشمل التكاليف الأخرى مثل تلك الناشئة عن الخسارة الدائمة لرأس المال البشري والاستثمار والتي يصعب للغاية تحديدها كمياً. إذا كان رقم الأمم المتحدة المذكور سابقًا وهو 15 مليار دولار أمريكي أقرب إلى الصحة، فهذا يعادل 70.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2005. هذه نسبة عالية بشكل مذهل))2(.

المطلب الثاني: تداعيات الأزمات السياسية والاقتصادية خلال العقدين الأخيرة على الاقتصاد اللبناني

أدت الأزمة المالية وإخفاقات السياسة السابقة إلى اعتماد الحكومة المركزية الضعيفة وقتها لرئيس الوزراء السنيورة، والذي شغل منصب رئيس الوزراء منذ 19 يوليو 2005 إلى 9 نوفمبر 2009 حيث اعتمد اعتمادا كبيرًا على كرم المانحين الدوليين، وثروة المؤيدين البارزين، لتمكينها من إجراء وتنفيذ مهمة إعادة الإعمار الضخمة في متناول اليد. احتاجت الحكومة إلى إقناع المانحين بأن لديها القدرة على القيام بهذه المهمة، على الرغم من أن أدائها السابق غير مشجع. وقد تفاقم هذا بسبب الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار. تضمنت جهود إعادة الإعمار بعد الطائف مكونات القطاعين العام والخاص، على الرغم من أن هذا أصبح معتمًا بشكل متزايد في بعض الأحيان بسبب المساهمة الكبيرة لرفيق الحريري. كرئيس وزراء للبلاد من 1992 إلى 1998، ومرة أخرى من عام 2000 حتى استقالته في 20 أكتوبر 2004، لعب الحريري دورًا حاسمًا فيما يتعلق بجهود القطاع العام. كما قاد جهود إعادة إعمار القطاع الخاص الشاملة، التي نشأت من ثلاثة أبعاد: امتلاك ثروة شخصية هائلة؛ كان يتمتع بمكانة شخصية كبيرة خاصة مع المستثمرين

---

[1] عمر، ايمن نور الدين (2019)، السياسة النقدية والخلل البنيوي في الاقتصاد اللبناني، المستقبل العربي، مجلد 42، العدد 489، ص 87 – 106

[2] العظمة، شادي (2018)، محددات التطور المالي في سورية، لبنان والاردن للفترة ما بين 1995 – 2014، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 40، العدد 1، ص 87 – 100 .

السعوديين. ولديه قدرة كبيرة، بشكل عام، على جذب التمويل الدولي. ومع ذلك لم تكن آليات التمويل بين القطاعين العام والخاص التي كانت مهمة في التسعينيات متاحة في بداية الألفية دون دور موسع للتبرعات الدولية)1(.

هناك بعض الالتباس حول المبلغ الذي تم التعهد به لإعادة إعمار لبنان في أعقاب حرب 2006. غالبًا ما تم تضمين المساعدة الأمنية والإنسانية في تعهدات إعادة الإعمار، مما زاد من الارتباك حول المبالغ الإجمالية. من بين عمليات إعادة الإعمار والانتعاش الاقتصادي الرئيسية، يمكن تحديد المساهمات التالية. أولاً، في اجتماع لجامعة الدول العربية في 20 أغسطس / آب 2006، تعهدت المملكة العربية السعودية

(500 مليون دولار أمريكي) والكويت (300 مليون دولار أمريكي) بإجمالي 800 مليون دولار أمريكي كمساعدات لإعادة الإعمار. ثانيًا، جمع مؤتمر المانحين للتعافي المبكر برعاية الأمم المتحدة في ستوكهولم في 31 أغسطس 2006 تعهدات بقيمة 940 مليون دولار أمريكي مع جزء منها للمساعدة الإنسانية الموسعة. أصرت الحكومة اللبنانية على أنها تحتفظ بالسيطرة على أي مساعدة مالية يتم تقديمها. ثالثًا، قدمت المملكة العربية السعودية والكويت 1.5 مليار دولار لدعم احتياطيات لبنان في محاولة لاستقرار عملة البلاد. ومع ذلك، لا يمكن إنفاق هذه الأموال، وبالتالي لا يمكن اعتبارها مساعدة لإعادة الإعمار. رابعًا، ساهم المانحون من القطاع الخاص، بما في ذلك صناديق الاستثمار مثل تلك التي طورتها جمعية البنوك الإسلامية، أيضًا في التمويل. ومع ذلك، لم يتم استثمار هذه الأموال التجارية في الأعمال المدرة للدخل، ولم تساهم في تمويل تكاليف إعادة الإعمار الأساسية. خامسًا، أعلن الرئيس الأمريكي وقتها، بعد أسبوع من وقف إطلاق النار، عن حزمة مساعدات قيمتها 230 مليون دولار، لكن دون أن يذكر بالتفصيل إجراءات الصرف. سادساً، أظهر حزب الله القدرة على لعب دور قيادي في إعادة بناء الاقتصاد، بدعم مالي من إيران[(1)] .

)1(فرحات، فرحات اسعد (2019)، ازمة السياسة النقدية في لبنان وسبل الخروج منها، المستقبل العربي . مجلد 42، العدد 490، ص 47- 69 .

(1) لبكي، بطرس انطوان (2009)، الازمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على لبنان وكيفية معالجة تلك الانعكاسات، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مجلد 16، العدد 47، ص 127 – 154 .

المبحث الثاني: الاخفاق في الاقتصاد اللبناني في أعقاب حرب 2006

واجهت لبنان عددًا من الضرورات الاقتصادية الملحة في أعقاب حرب صيف 2006 التي كانت تتطلب استجابة سياسية فعالة. تشكل هذه الضرورات والاستجابة السياسية جوهر برنامج الحكومة للتعافي الاقتصادي الذي تم تقديمه في مؤتمر باريس 3 للمانحين. الضرورات الأساسية تتعلق بما يلي: إعادة بناء البنية التحتية. معالجة الأزمة المالية وتراكم الدين العام الضخم؛ الاهتمام بالضرر البيئي وتشجيع انتعاش السياحة؛ وتعزيز دور القطاع الخاص[2] .

المطلب الأول: الاخفاق الحكومي في تخطي الأزمات ما بعد عام 2000

1 - البنية الاساسية:

كانت إعادة بناء البنية التحتية للدولة أمرًا بالغ الأهمية لإعادة بناء الاقتصاد، وتوحيد البلاد، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية، وتحفيز النشاط الخاص، وإعادة إنتاج الصادرات. بالمقارنة مع جهود إعادة الإعمار في القطاعين العام والخاص في فترة ما بعد اتفاق الطائف، تحت قيادة رئيس الوزراء الحريري، كانت جهود إعادة الإعمار على الصعيد الوطني بالفعل بدلاً من التركيز بشكل أساسي على بيروت؛ أكثر شفافية؛ ومعزولة عن التدخلات السياسية. على سبيل المثال، كان ينبغي زيادة التركيز على الأجزاء الأفقر من البلاد حيث من المحتمل أن تؤدي زيادة الدخل من الإنفاق على البنية التحتية إلى أحداث تأثير مضاعف أكبر ناشئ عن التوسع المرتبط في الإنفاق الاستهلاكي. تم التعهد بالفعل فيما بينهم بمبلغ 1.1 مليار دولار لإعادة الإعمار ولكن كانت هناك حاجة إلى المزيد. ومع ذلك، كانت الخطوة الأولى هي وضع طرائق لتطوير المشاريع وصرفها، وقد اقترحت الحكومة اللبنانية حينها أن تتبنى البلدان مشاريع محددة - مثل الطرق والجسور المحددة [1] .

2 - أزمة المالية العامة وعبء الدين العام:

تسببت الحرب في خسارة مباشرة بلغت نحو 650 مليون دولار أمريكي من العائدات التي تعذر تحصيلها. كما تسبب في انكماش الاقتصاد من معدل نمو كان متوقعا بنسبة 6 في المائة بحلول منتصف عام 2006 إلى 2 إلى 3 في المائة نمو لهذا العام، مما تسبب في خسائر أخرى في الإيرادات تبلغ 350 مليون دولار. كان البديل الوحيد للحكومة لتمويل هذا العجز هو طباعة النقود ولكن هذا سيكون له تأثير ضار على التضخم وتأثير سلبي على صحة الميزانية العمومية للبنك المركزي. من ناحية أخرى، فإن تحمل المزيد من الديون لتمويل العجز من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم الدين العام للبلاد، وهو أعلى نصيب للفرد في العالم [2].

ثانيًا، الحاجة إلى إعادة تمويل الدين العام الحالي البالغ 36 مليار دولار أمريكي. امتلكت البنوك اللبنانية الخاصة 20 مليار دولار من هذا الدين، وقد أشارت إلى أنها ستعيد تمويلها. ستكون القضية الرئيسية هي استعدادهم للسماح بفترة سماح بأقل سعر فائدة. سيتطلب المبلغ المتبقي وقدره 16 مليار دولار أمريكي المساعدة من الدائنين الرسميين والخاصة الدوليين والعمل على خطة لتخفيف الديون، على الرغم من أن هذا سيكون معقدًا[3] .

المسألة الثالثة تتعلق بقطاع الكهرباء. تكلف الإعانات المقدمة للقطاع الحكومة حوالي مليار دولار أمريكي سنويًا، أي ما يعادل حوالي 20 في المائة من إيراداتها وحوالي 5.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. بين دعم الكهرباء وخدمة الدين، تنفق الحكومة اللبنانية نصفها السنوي الإيرادات، مما يؤدي إلى استبعاد الاستثمارات الأخرى في البنية التحتية أو الإنفاق في القطاعات الاجتماعية. سيؤدي إنهاء دعم الكهرباء إلى حدوث صدمة اقتصادية ومصاعب بين الفقراء مما سيتطلب بدلاً منه برنامج دعم موجه. هذا هو نوع المبادرة التي يمكن أن يؤدي فيها تمويل المنح المقدمة من المانحين لدراسات الجدوى والمساعدة الفنية إلى أحداث تأثير مضاعف كبير [1] .

تطلبت معالجة اختلال التوازن المالي تحسينات جوهرية على جانبي الإيرادات والإنفاق. من ناحية الإيرادات، تم النظر في زيادة معدل ضريبة القيمة المضافة، وإدخال نظام ضرائب دخل أكثر كفاءة وتصاعدية. أعلنت حينها الحكومة

---

[2] زريق، محمد (2017)، الفساد الاقتصادي علة لبنان المركزية،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية،مجلد 1،العدد 9، ص47 – 62 .
[1] عمر، ايمن نور الدين (2019)، مرجع سابق .
[2] زريق، محمد (2017)، مرجع سابق .
[3] فرحات، فرحات اسعد (2021)، دور تركز الثروة والاحتكارات في اضعاف الاقتصاد اللبناني، المستقبل العربي، مجلد 44، العدد 508، ص 115 – 131 .
[1] العظمة، شادي (2018)، مرجع سابق .

أنها تخطط لزيادة المعدل ضريبة القيمة المضافة من 10 في المائة إلى 12 في المائة في عام 2008 ثم إلى 15 في المائة في عام 2010. وبحلول نهاية عام 2010، توقعت الحكومة أن تكون عائدات ضريبة القيمة المضافة تساوي حوالي 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. كما يعد الإصلاح الضريبي من أهم السياسات وأكثرها فاعلية لمعالجة مشكلة العجز والديون في لبنان. على سبيل المثال، تمثل ضريبة الأملاك في لبنان 3 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ 4.5 في المائة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ومن ثم، فإن الإصلاح الضريبي في هذا المجال لديه القدرة على تحسين الإيرادات الحكومية بشكل كبير. مصدر آخر محتمل للإيرادات الضريبية الموسعة هو الضريبة على دخل الفوائد. خططت الحكومة لزيادة معدل هذه الضريبة من 5 في المائة إلى 7 في المائة بحلول عام 2008، وكان من المتوقع أن تدر عائدات تعادل حوالي 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا مرة أخرى لديه القدرة على تعزيز الإيرادات الحكومية وتقليل العجز العام، لكن الحكومة لم تكن على دراية بتأثيره السلبي المحتمل على جذب الاستثمار الخارجي [2].

لذلك، فإن تسريع عملية خصخصة بعض القطاعات العامة - خاصة الاتصالات والكهرباء كان هو الخيار الآخر الوحيد أمام الحكومة لمعالجة عجز الميزانية على المدى القصير. القضية الرئيسية هنا هي استخدام الأموال المتأتية من الخصخصة لتقليل الدين العام أو استخدامها لتمويل الإنفاق الاستثماري. كان من المتوقع أن يؤدي إجمالي عوائد الخصخصة إلى انخفاض في الديون يعادل 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ومن ثم، فإن الخصخصة هي خطوة في الاتجاه الصحيح لتقليل الدين العام والعجز، ولكن يجب دعمها بالعديد من سياسات الإصلاحات الاقتصادية والضريبية الأخرى. ومع ذلك، أدت حرب 2006 إلى توقف عملية الخصخصة بسبب: الأضرار التي لحقت بالعديد من أصول القطاع العام؛ انخفاض الإيرادات التي ستتحقق من بيع هذه الأصول في هذا الوقت؛ خسارة عامة للثقة، ومخاطر متصورة أعلى في الاقتصاد من قبل المستثمرين المحليين والأجانب [1].

وفيما يتعلق بجانب الإنفاق، كان يجب التركيز على تقليل المصروفات غير المنتجة والموجهة بشكل سيئ، فضلاً عن معالجة تكلفة خدمة الدين. فيما يتعلق بالأول، وجب إعطاء الأولوية لخفض دعم الكهرباء. سيكون لذلك تأثير سلبي على الفقراء وسيتطلب وضع تدابير مناسبة وهادفة . في مؤتمر المانحين بباريس 3، طلب من الحكومة اللبنانية أن تناقش بقوة للحصول على مزيد من الشروط الميسرة على القروض الحالية والمحتملة من المقرضين والمانحين الدوليين. حيث تمثل خدمة الديون استنزافًا كبيرًا للإيرادات الحكومية. واحتاج ذلك أيضًا إلى أن يُستكمل بمساهمة طوعية من قبل القطاع الخاص المحلي، وتحديداً القطاع المصرفي، لتقليل عبء الفائدة على الدين العام. فمن شأن الخصخصة الناجحة أن تسهل أيضًا انخفاض الحاجة إلى الحكومة لتقديم الإعانات للقطاعات التي تتكبد خسائر. ومع ذلك، حتى لو تم تنفيذ جميع هذه الإجراءات بنجاح، فسوف يستغرق الأمر سنوات عديدة لخفض نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى مستدام[2].

3 - الأضرار البيئية والسياحة:

كان قطاع السياحة أحد القطاعات الرئيسية التي تأثرت بالحرب. يلعب القطاع دورًا مهمًا في الاقتصاد نظرًا لارتباطه القوي بقطاعات الخدمات الأخرى مثل النقل والبناء والعقارات والخدمات المصرفية والمالية وتجارة التجزئة. تساهم السياحة بشكل مباشر بما بين 10 و 12 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وتوظف حوالي 300000 شخص، ثلث هؤلاء يعملون في أعمال تموين. 2 مليار دولار من العائدات، عكست التقدم الكبير في الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي حققته البلاد قبل اندلاع الحرب في منتصف عام 2006 .

مع اندلاع الحرب حدث انخفاض كبير في أعداد السائحين بنسبة 58.6 في المائة في الربع الثالث من 2006 إلغاء المهرجانات والحفلات الموسيقية. وإغلاق المطاعم والفنادق والملاهي الليلية والمنتجعات الشاطئية. وقد أدى ذلك إلى انخفاض إجمالي بنسبة 8.6 في المائة في أعداد السائحين للأشهر التسعة الأولى من نفس العام [1].

ركزت جهود الإنعاش المبكر في نهاية الحرب في منتصف أغسطس 2006 على تنظيف التسرب النفطي قبالة الساحل اللبناني وإزالة القنابل غير المنفجرة. وهذا يعكس الحاجة إلى إعادة توليد هذا القطاع وأهميته الكبيرة للبلاد من

---

[2] عمر، ايمن نور الدين (2019)، المرجع السابق ص 87 - 106.
[1] لبكي، بطرس انطوان (2009)، المرجع السابق ص 127 – 154 .
[2] عمر، ايمن نور الدين (2019)، المرجع السابق ص 87 وما بعدها .
[1] فرحات، فرحات اسعد (2019)، المرجع السابق ص 47 -69 .

حيث التوظيف والناتج المحلي الإجمالي وتوليد النقد الأجنبي. ومع ذلك، لم تنجح البلاد في جذب السياح والاستثمار والعائدين بسبب عدم تحقيق سلام دائم بين مختلف الفصائل اللبنانية ومع جيرانها الإقليميين[(2)] .

المطلب الثاني: بعض الصعوبات التي واجهت الاقتصاد اللبناني

أولاً: الاقتصاد اللبناني في ظل جائحة كورونا

في ظل تصاعد أزمة كورونا بنهاية العقد الثاني من القرن العشرين علق لبنان في أزمات طارئة واسعة النطاق. يواجه لبنان أزمة ديون خانقة: الافتراضات السيادية التي تم أخذها تصل الآن إلى ما يقرب من 160٪ من إجمالي الناتج المحلي. كما يواجه لبنان أزمة مالية. من المرجح أن يصل عجز الميزانية الذي تواجهه الدولة إلى نسبة مذهلة تصل إلى 15٪ من الناتج المحلي الإجمالي. علاوة على هاتين الأزمتين، يواجه لبنان أيضًا أزمة العملة. استنفدت الدولة احتياطي الدولار بالكامل تقريبًا وفي اقتصاد يعتمد على الدولار بنسبة 70 ٪. عملة لبنان: الليرة اللبنانية مربوطة بالدولار، لكنها فقدت أكثر من 60٪ من القيمة الإجمالية في أسواق الصرف. نتيجة لهذا الاختلاف، كان هناك تأجيج للتضخم. نظرًا لأن الحكومة اللبنانية تستورد لغلب المواد الاستهلاكية، فهناك اتساع في عجز الحساب الحالي المزمن، ويزداد سوءًا حيث بدأت التحويلات القليلة في النضوب. وهذا يؤدي إلى السبب الرئيسي للأزمة: القطاع المصرف[(3)].

يُطلق على القطاع المصرفي اسم الكلب الأول في اقتصاد لبنان. نجح القطاع في جذب الأموال من مجموعة واسعة من المصادر مما أدى إلى تقزيم عدد سكان لبنان. تم جمع هذه الأموال من جميع أنحاء الشرق الأوسط. جعل قاعدة ودائعه في مصارف لبنان عادة 2.5 إلى 3 أضعاف الحجم الإجمالي للاقتصاد اللبناني. كثيرا ما تم الثناء على البنك المركزي المسمى مصرف لبنان بسبب التحفظ الحذر الذي أظهره. ذهب مصرف لبنان ليصبح الحزام الناقل الذي يمول الدولة اللبنانية من خلال استخدام البنوك المحلية من خلال تقديم معدلات فائدة مضاعفة. ومع ذلك، حتى مع وجود مثل هذه الفرص ذات الدخل المرتفع، فإن جميع البنوك المحلية قد اعلنت افلاسها [(1)] .

وافق مجلس الوزراء اللبناني على تقديم مساعدات مالية لجميع الأسر ذات الدخل المنخفض وكذلك لأولئك الذين فقدوا وظائفهم بسبب فيروس كورونا 19، كان حوالي 33٪ فقط من مجموع السكان اللبنانيين يعيشون تحت خط الفقر. في نيسان / أبريل 2020 انخفض ما يقرب من 50٪ من اللبنانيين تحت خط الفقر[(2)].

ثانيا: واقع الاقتصاد اللبناني بعد 2020

حيث يؤشر الى ان هناك نقص في النمو الاقتصادي مقرونًا بارتفاع معدلات البطالة وانخفاض تدفقات عائدات العملة. وصلت الأزمة المالية إلى ذروتها بعد اندلاع احتجاجات على مستوى البلاد بسبب الفساد وسوء الإدارة من قبل الطبقات السياسية. أدت هذه الاحتجاجات بدورها إلى إغلاق جميع البنوك وكذلك شل الرقابة على رأس المال على السحوبات النقدية إلى جانب التحويلات النقدية؛ أثار ذلك مخاوف بشأن المودعين الذين تبلغ مدخراتهم بالدولار الأمريكي. فقدت الليرة اللبنانية حتى الآن 60٪ من قيمة الليرة اللبنانية على الدولار الأمريكي في السوق السوداء. في وقت سابق من مارس 2020، مع تفاقم أزمة فيروس كورونا، أعلنت الحكومة اللبنانية أنها لم تعد قادرة على سداد القروض الخارجية التي أخذتها وهذا يمثل أول عجز عن سداد اللبنانيين على الإطلاق لسداد القرض. القطاع الأكثر تضررا من أزمة فيروس كورونا هو قطاع الأغذية والمشروبات. التي كانت عماد الاقتصاد اللبناني. في الفترة من سبتمبر إلى الأول من ديسمبر من عام 2019، تم إغلاق ما يقرب من 800 مؤسسة للأغذية والمشروبات مما أدى إلى فقدان 25000 شخص (17٪ من العاملين في قطاع الأغذية والمشروبات) وظائفهم. في يناير التالي، تم إغلاق 200 مؤسسة إضافية[(1)].

وفقًا للأنماط العالمية، أمرت الحكومة اللبنانية أيضًا بإغلاق جماعي في منتصف شهر مارس. أمرت الحكومة بإغلاق المطار الدولي الوحيد في لبنان، وكذلك إغلاق جميع المنافذ والمعابر البرية لمدة 14 يومًا، رهناً بمراجعات

[(2)] زريق، محمد (2017)، المرجع السابق، ص 47 – 62 .

[(3)] كركي، علي رضا (2021) ازمات لبنان 2020، والمقارنة التنموية الضرورية لإعادة النهوض، المستقبل العربي، مجلد 43، العدد 504، ص 153 – 167 .

[(1)] الرفاعي، ليال عبد السلام (2020)، قلق المستقبل لدى الشباب الجامعيين في ظل جائحة كورونا والازمة الاقتصادية في لبنان، اوراق ثقافية: مجلة الادب والعلوم الانسانية، مجلد 2 ، العدد 9، ص 80 – 129 .

[(2)] كركي، علي رضا (2021)، المرجع اسابق، ص 62 – 77 .

[(1)] كركي، علي رضا (2021)، المرج السابق، ص 153 وما بعدها .

التمديد. على عكس البلدان الأخرى في حالة الإغلاق، حيث ظلت جميع البنوك مفتوحة، قررت الجمعية المصرفية اللبنانية تحدي الأوامر الحكومية المباشرة. أغلقت الصناعة المصرفية لمدة أسبوعين: كان هذا جهدًا واضحًا من أجل الحفاظ على احتياطيات السيولة لديها. علاوة على ذلك، مع إغلاق كل شيء، لن تتمكن الحكومة من المضي قدمًا وتحصيل الضرائب، مما سيزيد من عجز الميزانية [2].

في حين أن العديد من البلدان خضعت الى الإغلاق الإجباري غير محدد المدة التي سيستغرقها هذا الإغلاق، يعتقد معظم الناس أنه سيكون لأوقات غير محددة. طُلب من الناس العمل من المنزل، بينما طُلب من الآخرين ببساطة عدم العمل. يواجه العالم حظر سفر عالميًا، وإلغاء جميع الأحداث الرياضية الكبرى وحظرًا قائمًا على القانون للتجمعات الكبيرة. في البلدان التي تكون فيها وسائل النقل العام شائعة، طُلب من الناس عدم استخدام وسائل النقل العام وكذلك تجنب جميع الأماكن العامة، والتي تشمل المطاعم والمتاحف وحتى مراكز التسوق. أطلقت متاجر البقالة أيضًا قواعد صارمة من خلال السماح فقط لعدد معين من الأشخاص بالداخل بالإضافة إلى الحد من الضروريات التي يشتريها الناس. بناءً على هذه العوامل، تأثرت جميع قطاعات الاقتصاد اللبناني. مع الإغلاق بكامل قوته، كانت هناك تقارير عن تقلص الإنفاق التقديري من قبل المستهلكين السابقين بشكل كبير[3])

يمكن رؤية هذه المشاكل على أنها أسوأ بشكل خاص في قطاعات الضيافة. لا يقتصر الأمر على أن أعضاء صناعة السفر العالمية: الفنادق وشركات الطيران وغيرها يواجهون تخفيضات أو توقفًا في النشاط؛ وكذلك متاجر الأحياء الصغيرة. تعتبر بيروت من أشهر الوجهات السياحية ولكن جميع الوجهات السياحية مهجورة الآن. الرحلات لا تقلع، كما تم إلغاء جميع العروض التجارية. توقفت الحياة الليلية الشهيرة في بيروت تمامًا بسبب الإغلاق. مع عدم وجود سائحين وعدم وجود سكان محليين للاستمتاع، تعاني جميع الأعمال التجارية، وبالنظر إلى الأزمة الاقتصادية، فإن العديد من الملاك مقيدون ويحتاجون إلى تسريح قوتهم العاملة التي تزيد من الأزمة الاقتصادية المتصاعدة ونقص الأموال في لبنان[1].

المطلب الثالث: تداعيات تدهور الاقتصاد اللبناني بعد عام 2019

منذ أواخر عام 2019، يعاني اللبنانيون من واحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية في العالم. انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 58 في المائة في عام 2021 إلى 21.8 مليار دولار (16.6 مليار جنيه إسترليني)، من حوالي 52 مليار دولار (38 مليار جنيه إسترليني) قبل عامين فقط - وهو الانكماش الوحشي لدرجة أنه "يرتبط عادةً بالصراعات أو الحروب"، وفقًا للبنك الدولي [2]. خلفية هذه الأزمة هي قرار ما بعد الحرب الأهلية بربط العملة اللبنانية بالدولار الأمريكي. في أواخر التسعينيات، وعد البنك المركزي بأن 1507 ليرات ستساوي دائمًا 1 دولار أمريكي. لسنوات، كانت البنوك قادرة على جذب ما يكفي من الدولارات للسماح لأصحاب الحسابات بالتبادل بهذا المعدل، ولكن بعد عام 2011، عندما أدت الحرب السورية المجاورة والتوترات في جميع أنحاء المنطقة إلى إبطاء تدفق الاستثمارات الدولارية إلى لبنان، لجأوا إلى تكتيكات أخرى [4]، في ما يصفه الكثيرون الآن بأنه مخطط بونزي [3]، بدأت البنوك في تقديم أسعار فائدة مرتفعة بشكل غير مستدام، من حوالي 15 إلى 20 في المائة، لأولئك الذين يسعدون بإيداع أموالهم في لبنان. لكن النقد لدفع العائد على هذه الودائع لم يكن موجودًا - وبدلاً من ذلك، تم دفعه من ودائع المستثمرين الجدد [4].

في صيف عام 2019 انهار بيت الورق. كانت عمليات سحب الدولار محدودة، وأدت الاحتجاجات ضد النخبة السياسية الفاسدة في لبنان إلى إغلاق البنوك. عندما أعيد فتحها، لم يتمكن الناس من سحب أموالهم. شعرت بالذعر من

---

[2] كركي، علي رضا (2021)، المرج السابق، ص 62 وما بعدها .
[3] الرفاعي، ليال عبد السلام (2020)، مرجع سابق، ص 80 – 129 .
[1] كركي، علي رضا (2021)، المرج السابق، ص 153 وما بعدها
[2] عبد العزيز، مصطفى (2021)، ازمة لبنان والمأزق، المتعددة الى اين، شؤون عربية، العدد 185، ص 46 – 60 .
[4] موسى، محمد (2021) الازمة الاقتصادية اللبنانية: الاسباب والحلول، مجلة دراسات شرق اوسطية، مجلد 25 العدد 96، ص 157 – 164 .
[3] مخطط بونزي (Ponzi Scheme): هو نظام بيع هرمي وشكل من أشكال الاحتيال، يجذب المستثمرين عن طريق تقديم الوعود بتحقيق عائد كبير دون مخاطر، حيث يعتمد هذا المخطط على استخدام أموال المستثمرين الجدد لدفع مستحقات المستثمرين السابقين، مما يؤدي إلى كسب ثقتهم.https://hbrarabic.com .
[4] فرحات، فرحات اسعد (2019)، المرجع السابق ص 47 وما بعدها .

علامات التخلف عن السداد وظهرت سوق سوداء لليرة، ودخل لبنان في دوامة تضخم مفرط من ثلاثة أرقام. وفي وقت سابق من العام الجاري، وصل سعر السوق السوداء إلى 33 ألف ليرة للدولار [1] .

ارتفعت تكلفة استيراد الوقود والكهرباء والغذاء إلى لبنان بشكل كبير. تبخرت الرواتب والمدخرات بين عشية وضحاها. انطفأت أضواء الشوارع، وتملأ المساعدات الدولية الآن العديد من الخدمات العامة التي لا تستطيع الدولة تقديمها. كثير ممن استطاعوا المغادرة غادروا. في عام 2020، أدى تفشي جائحة فيروس كورونا والانفجار في ميناء بيروت، والذي أسفر عن مقتل أكثر من 200 شخص وتدمير مساحات شاسعة من المدينة، إلى مزيد من الأزمة بالبلاد. ما يقرب من 80 في المائة من السكان يعيشون الآن تحت خط الفقر، وفقًا للأمم المتحدة [2].

أصبحت المقاهي والحانات والمطاعم والفنادق الفاتنة المتبقية إلى حد كبير احتياطيًا للأثرياء أو أولئك الذين لديهم إمكانية الوصول إلى حسابات مصرفية أجنبية. فقد لجأ الناس إلى جمع القمامة ووضع علامات على الأراضي من أجل البقاء على قيد الحياة[3].

يتفاوض لبنان حاليًا على صفقة إنقاذ مع صندوق النقد الدولي، لكن الجمود الحكومي حتى الآن يعني أن القليل من الناس ما زالوا يأملون في التوصل إلى حل قريبًا. وبالمثل، فإن جهود البنك المركزي الأخيرة لضخ الدولارات في السوق لتحقيق الاستقرار في الليرة ينظر إليها من قبل الكثيرين على أنها خطوة سياسية، مما يزيد من استنزاف الاحتياطيات النادرة لكسب التأييد قبل الانتخابات المقبلة[4] .

الخاتمة:

أثرت الأزمة المالية وإخفاقات السياسة السابقة إلى اعتماد واقع اقتصادي يصعب على الحكومات المركزية الضعيفة المتعاقبة من اجراء اصلاحات حقيقية تمس الاقتصاد الذي اخذ بالتراجع بسبب الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار العام، و كانت إعادة بناء البنية التحتية للدولة أمرًا بالغ الأهمية لإعادة بناء الاقتصاد، الامر الاخر فقد تسببت الحرب في خسارة مباشرة بلغت نحو 650 مليون دولار أمريكي من العائدات التي تعذر تحصيلها. كما تسبب في انكماش الاقتصاد من معدل نمو كان متوقعا بنسبة 6 في المائة بحلول منتصف عام 2006 إلى 2 إلى 3 في المائة نمو لهذا العام، كما ان الأضرار البيئية لقطاع السياحة أحد القطاعات الرئيسية التي تأثرت بالحرب. التي لعبت دورًا مهمًا في الاقتصاد نظرًا لارتباطه القوي بقطاعات الخدمات الأخرى، وكل تلك الأزمات والتداعيات أدت الى تراجع الاقتصاد اللبناني بشكل ملحوظ في العقدين الأخيرة .

النتائج:

من خلال استعراض مجريات البحث يمكن تشخيص النتائج التالية:

1. تعد فترة إعادة إعمار الطائف بعد الحرب (1991-2005)، أدت إعادة بناء البنية التحتية.
2. ارتفاع الدين العام، زاد عجز الميزانية من 9.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1993 إلى 20.6 في المائة في عام 1996 قبل أن ينخفض إلى 8.4 في المائة في عام 2005 .
3. واجهت لبنان عددًا من الضرورات الاقتصادية الملحة في أعقاب حرب صيف 2006 .
4. أثرت الأزمة الاقتصادية العالمية 2008 في اقتصاد الجمهورية اللبنانية على خلاف المتوقع ارتفعت احتياطات النقد الأجنبي في لبنان إلى أكثر من 25 مليار دولار في نهاية آب 2008 .
5. كما تظهر انعكاسات الصراع في سوريا بشكل بارز في القطاع التجاري، إذ تأثرت التبادلات التجارية في ما يخص السلع والخدمات، وبالأخص القطاع السياحي الذي شهد ازدهاراً قبل الأزمة. فلبنان الذي يتسم اقتصاده بقطاع تجاري واسع .

---

[1] عبد العزيز، مصطفى (2021)، مرجع سابق . ص 46 ومابعدها .
[2] فرحات، فرحات اسعد (2019)، مرجع السابق ص 47 -69 .
[3] موسى، محمد (2021)، ص 157 وما بعدها .
[4] عبد العزيز، مصطفى (2021)، المرجع السابق . ص 46 ومابعدها .

6. في ظل تصاعد أزمة كورونا بنهاية العقد الثاني من القرن العشرين علق لبنان في أزمات طارئة واسعة النطاق وهي أزمة ديون خانقة و الافتراضات السيادية التي تم أخذها لتصل الآن إلى ما يقرب من 160٪ من إجمالي الناتج المحلي.

المراجع:

الرفاعي، ليال عبدالسلام (2020). قلق المستقبل لدى الشباب الجامعيين في ظل جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية في لبنان. أوراق ثقافية: مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، مج2، ع9، 80 - 129.

العظمة، شادي (2018). محددات التطور المالي في سورية، لبنان والأردن للفترة ما بين 1995 و2014. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مج40، ع1، 87 - 100.

زريق، محمد (2017). الفساد الاقتصادي: علة لبنان المركزية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية، مج1، ع9، 47 - 62.

عبدالعزيز، مصطفى (2021). أزمة لبنان والمآزق المتعددة إلى أين. شؤون عربية، ع185، 46 - 60.

عمر، أيمن نور الدين (2019). السياسة النقدية والخلل البنيوي في الاقتصاد اللبناني. المستقبل العربي، مج42، ع489، 87 - 106.

فرحات، فرحات أسعد (2019). أزمة السياسة النقدية في لبنان وسبل الخروج منها. المستقبل العربي، مج42، ع490، 47 - 69.

فرحات، فرحات أسعد (2021). دور تركز الثروة والاحتكارات في إضعاف الاقتصاد اللبناني. المستقبل العربي، مج44، ع508، 115 - 131.

كركي، علي رضا (1/2021). تأثير جائحة كورونا على الإنتاجية المادية والاجتماعية في المنشأة الصناعية اللبنانية. أوراق ثقافية: مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، مج3، ع12، 153 - 167.

كركي، علي رضا (2/2021). أزمات لبنان 2020 والمقاربة التنموية الضرورية لإعادة النهوض. المستقبل العربي، مج43، ع504، 62 - 77.

لبكى، بطرس انطوان (2009). الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على لبنان وكيفية معالجة تلك الانعكاسات. مجلة بحوث اقتصادية عربية، مج 16، ع 47، 127 - 154.

موسى، محمد (2021). الأزمة الاقتصادية اللبنانية: الأسباب والحلول. مجلة دراسات شرق أوسطية، مج25، ع96، 157 - 164.